مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
studies.aljazeera.net

الإسلاميون والثورات العربية
تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة
الدوحة، 11 – 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون – قاعة المجلس

قدمت هذه الورقة في ندوة "الإسلاميون والثورات العربية.. تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة" بالدوحة - 11 و 12 سبتمبر/ أيلول 2012

الدولة الدينية والدولة المدنية: تعارض أم توافق؟

د. إبراهيم عرفات

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وبجامعة قطر

د. إبراهيم عرفات

الموضوع محل هذه المداخلة ليس منبت الصلة بالموضوعات التي دار النقاش حولها في الندوة بالأمس؛ فصعود الإسلاميين خلال العقود القليلة الأخيرة وتحديات الانتقال الديمقراطي التي تواجه الدول التي تصدروا مشهدها، وقد نوقشت بالأمس، ليست بعيدة عن موضوع طبيعة الدولة الذي تناقشه أعمال هذه الجلسة. وقد شعرت بعد جلسات اليوم الأول بقدر من القلق إن لم يكن الحزن؛ فمن الطبيعي أن تترك مثل هذه الندوات فينا أثرًا وبصمة. ليس فقط على المشاركين فيها وإنما أيضًا على الجمهور الأوسع الذي يتابعها. ويرجع القلق إلى تلك الحلقة المفرغة التي عبّرت عن نفسها خلال مناقشات الأمس بأكثر من طريقة لما تبين أن الحوار كان يدور أحيانًا بين ألسنة بليغة وآذان غير متقبلة. بين أطروحات علمانية مصمتة وأخرى دينية مصمتة، بين فريق لا يسمع وآخر أيضًا لا يستمع. أطروحات تؤكد بوضوح على أن واحدًا من أبرز تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة العربية يتصل بمحتوى بل وشكل الخطاب الفكري المطروح بما في ذلك طريقة حديث المثقفين أحيانًا مع بعضهم. فثورات الربيع العربي لن تستطيع بناء عالم الأشياء من جديد قبل أن يسارع من قاموا بها إلى إعادة بناء عالم الأفكار أولاً.

فلم تكن السياسة في البلدان العربية بهذا الغنى في عدد المشاركين وبهذا الفقر في نسبة المتشاركين. والسبب يعود في تقديري إلى الخطاب الفكري الذي ترديده النخب دون أن يقابله عمل مشترك على الأرض يتطابق معه. إذ هناك شعارات تتردد بعد الثورة تنادي بأن يجري العمل السياسي وفق قانون الإتاحة. أما في الواقع فهناك شواهد تدل على أن القوى السياسية ما زالت تعمل بمنطق الإزاحة. وبين خطاب يدعو نظريًا للإتاحة وسلوك يكرس واقعيًا الإزاحة فلابد أن يثور القلق ولابد أن يعلو التنبيه إلى أهمية مراجعة التصور والتصرف معًا أو الخطاب والسلوك.

والواضح بعد نحو سنتين من الربيع العربي أن كل التيارات ما زالت في حاجة إلى نقد موسع لذاتها قبل أن تتجرأ وتمضي بلا رحمة في نقد الآخرين. نقد ذاتي عليها أن تقوم به في حق نفسها لكي تتخلص من الاستعلاء الفكري الذي يلازمها ولتكتشف حقيقة ما لديها من أفكار مصمتة. فكم هو مؤلم أن نعرف على سبيل المثال أن الإسلام لم يأتِ، كما يقول المرحوم خالد محمد خالد، ليعلمنا أخلاق الصوامع وإنما ليعلمنا أخلاق المدينة ثم نجد بعد ذلك من يصر على أخذ مفهوم الجهاد خارج سياقه ليوسع في حقله الدلالي بعيدًا فيعتبر نفسه في حالة جهاد مرسل ضد كل الناس تحمله على نهيهم ونهرهم وزجرهم حتى في أدق تفاصيل حياتهم الخاصة، مع أن الناس قيل لها في دينها: إنهم أعلم بشؤون دنياهم بما فيها الشأن السياسي.

على الجانب الآخر فإن بعض مخالفي الإسلاميين دخل إذا جاز التعبير في حالة من "الجهاد العلماني" وكأن الدنيا عندهم لا يمكن أن تلتقي بالمرة مع الدين... هذا خطأ وذاك خطأ آخر. والمطلوب باختصار من كل التيارات السياسية على الساحة العربية -والمصنفة الآن للأسف الشديد في ثنائية مغلوطة بين إسلاميين وآخرين- مطلوب من كل منها عمل مراجعات ذاتية ووقفات نقدية مع النفس قبل مطالبة الآخرين بمراجعة مواقفهم لأنه لا الإسلاميين ولا أية قوة أخرى ستتمكن من إنجاز التحول الديمقراطي والبدء في إعادة بناء الدولة بينما الصندوق العظمي الذي تحمله على رؤوسها خال من القبول اليقيني بوجود الآخر والاعتراف التام بقيمته.

وعلى خلفية هذه المقدمة أنتقل للحديث عن الدولة الدينية والدولة المدنية وهل العلاقة بينهما علاقة تعارض أم توافق؟ وبصراحة تامة لم أكن أتمنى أن يكون السؤال مطروحًا على جدول الأعمال من الأصل لأن إجابته جلية يُفترض بعد أكثر من 1400 سنة إسلامًا أننا قد عرفناها وفرغنا منها لنلتفت إلى أسئلة أخرى أكثر أهمية وإلحاحًا. الإجابة واضحة وضوح الشمس؛ فالعلاقة بين الدولة الدينية والدولة المدنية علاقة تعارض واختلاف، لأن الدولة الدينية theocracy شأنها شأن الدولة العسكرية stratocracy دولة تكرس الطغيان بينما الدولة المدنية دولة تبني الإنسان. ولا أتصور أن الدولة الدينية أو الدولة العسكرية خياران يتمنى أحدٌ راوده الأمل في الثورات العربية أن ينتهي المآل بالوصول إلى أحدهما بعد كل الجهود التي قدمتها الشعوب؛ فالدولة الدينية تنتهي إلى الاستبداد لشدة حرصها على المقدس والدولة العسكرية تنتهي إلى الطغيان لشدة هوسها بالأمن.

الدولة المدنية والدولة الدينية شيئان مختلفان ولو كان بينهما تطابق لما كانت هناك حاجة إلى ظهور مصطلحين من الأصل. وإذا كنا نرى في العلاقات الدولية أحيانًا دولاً مدنية بل ومدنية ديمقراطية ترعى وتحمي وتدافع عن دول دينية إلا أن هذا لا يعني أن المنشأ الفلسفي والتوجه الفكري للدولتين واحد. فهناك فارق بين المصالح وما تفرضه في العلاقات بين الدول من تنسيق بل وحتى شراكة بين بلدان دينية وأخرى مدنية، وبين المبادئ الفكرية التي لا يجب المساومة عليها عندما يأتي الأمر إلى تحديد هوية الدولة المستقرة التي يمكن العيش فيها بقدر معقول من الحرية والاتزان.

وحتى لا يتكرر ذلك الخلط المعتاد والتخوين المعاد كلما دعا أحد إلى نبذ الدولة الدينية أسارع فأقول: إن العلاقة بين الدولة الدينية والدولة المدنية شيء والعلاقة بين الدولة والدين شيء آخر. علاقة الدولة الدينية بالدولة المدنية علاقة تعارض، أما العلاقة بين الدولة المدنية والدين فأمر مختلف يقبل التوفيق والتداخل والتعايش بل والانسجام. والدليل على ذلك أن النظام الدولي المعاصر فيه دول مدنية مشهود لها برعاية موجبات الدين أفضل بكثير من دول دينية. أليس هذا جوهر ما ذهب إليه الإمام محمد عبده عندما عاد من أوروبا وقال: إنه رأى إسلامًا ولم ير مسلمين؟ وهو أيضًا ما اختبره كثير من الإسلاميين المعاصرين بأنفسهم عندما فروا هم وأسرهم إلى دول أوروبية مدنية استمتعوا فيها بالأمن والحماية وممارسة دينهم في تجربة يتعين عليهم وهم يتصدون لمسؤوليات الحكم الآن ألا يغفلوها.

وأود أن أركز في هذه المداخلة على مسألتين: الأولى تخص المصطلحات والثانية تتناول ما أرى أنها أخطاء يقع فيها الإسلاميون والمخالفون لهم في الرأي على السواء في التعامل مع موضوع الدولة ودور الإسلاميين فيها.

أولاً: كلمات عن المصطلحات

لا أجد غبارًا في أن تطور المجتمعات البشرية مصطلحات تخصها دون غيرها أو أن تنحت تعبيرات جديدة تلبي احتياجاتها حتى لو بدت غريبة في سياقات أخرى. من ذلك تعبير الدولة المدنية؛ فكلمة civil state لها وجود محدود في الأدبيات الغربية لكن ليس بمعنى "الدولة المدنية" وإنما بمعنى "الحالة المدنية". وهو تعبير استعمله بعض فلاسفة

نظرية العقد الاجتماعي للإشارة إلى الحالة المناقضة لحالة الطبيعة الأولى التي عاش فيها الإنسان قبل أن توجد الدولة. أما بعد أن نشأت الدولة فلم تكن هناك حاجة لتسميتها بالدولة المدنية لأنها في الأصل كذلك وإلا لكنّا أمام نموذجًا لتعريف المعرف. والمعرَّف -كما يقال- لا يُعرَّف؛ فالدولة كيان يقيمه مدنيون، وليس الكهنة أو العسكر، على أساس التراضي بينهم وفق قواعد أبدعوها بأنفسهم. أما في منطقتنا فقد أقحمنا تعبير الدولة المدنية كمصطلح للتهدئة طلبنا منه أن يقوم بالوساطة بين متخاصمين وأن يعمل كآلية لفض المنازعات بين الدولة الكهنوتية التي يرفض الإسلام أصلاً وجودها وأراحنا منها، وإن كان بعض الإسلاميين لا يرفضونها، والدولة العلمانية التي لم تعد مستساغة لأسباب تاريخية وثقافية كثيرة ومتنوعة.

وإلى جانب أن الدولة الدينية لا وجود لها في أصل العقيدة، فإنها أصبحت ظاهرة تاريخية. وأية أمثلة حديثة توجد هنا أو هناك لا تمثل إلا استثناءات. ولا يعني أن الدولة الدينية ظاهرة تاريخية أن الدين أيضًا ظاهرة تاريخية أو أن الحاجة إليه تنتفي عند بناء أو تشغيل الدولة. على النقيض تمامًا؛ فقد ثبت أنه كلما تعقدت الحياة داخل الدولة أصبح للدين مكان جوهري فيها. لا يعيش هو بدونها ولا تعيش هي بدونه. أكثرنا يتذكر ما كان يُطرَح في خمسينيات وستينيات القرن الماضي تحت عنوان "مقولة العلمنة" secularization thesis التي راهنت على أن انتشار التحديث سيقود إلى تراجع الدين إلى درجة وصلت إلى أن غلاف مجلة تايم في أحد أعداد إبريل/نيسان 1966 خرج بعنوان حمل سؤالاً مثيرًا، وهو Is God Dead؟. ثم جاءت الإجابة عقدًا بعد آخر تناقض مقولة العلمنة لتؤكد على أنه بالرغم من تراجع عدد الدول الدينية في العالم إلا أن موقع الدين يتقدم في الحياة العامة، وهو ما رصدته دراسات عديدة أشير من بينها إلى كتاب نشر العام الماضي لأستاذة العلوم السياسية بجامعة هارفارد "مونيكا دافي تافت" والذي حمل عنوانًا له دلالته عن القرن الحادي والعشرين وهو "قرن الله" The Century of God.

ومع هذا فلا يعني تقدم الدين العودة إلى الدولة الدينية أو تبرير التفكير أصلاً في تأسيسها؛ فالدولة الدينية ليست باليقين هي اختيار العلمانيين العرب. ولا هي حتى تفضيل أكثر المتدينين في منطقتنا لأن احتكارها للسلطة السياسية باسم المقدس يعرض السلطة والمقدس للخطر على السواء. إذ تنتهي بالسياسة وهي تغرق في الطغيان، وبالدين وهو مجرد شكليات يؤديها الناس وهم مغلوبون على أمرهم. أما الدين وبدون أن ترعاه سلطة فيلتحم بحياة الناس من تلقاء نفسه ويختلط بالشأن العام بانسيابية دونما حاجة إلى هيئة رسمية تحتكره أو جهة تمليه. يفعل ذلك من أجل تهذيب تصرفات الإنسان وأَخْلَقَة سلوكياته بقدر المستطاع. ولعل العبارة المنسوبة إلى الشيخ محمد متولي الشعراوي تعبّر عن هذا الموقف عندما قال: إنه يتمنى أن يصل الدين إلى أهل السياسة ولا يصل أهل الدين إلى السياسة. فهي تعني باختصار: "نعم للدين لا للدولة الدينية".

أما لماذا لا للدولة الدينية ونعم للدولة المدنية؟ فلأسباب عديدة، أهمها في تقديري أن هيكل القوة السياسية في الدولة الدينية مدمج fused يحتكره شخص واحد أو مجموعة تدعي أنها تحكم بتفويض من الذات الإلهية فتضع كل السلطات في يدها، بينما هيكل القوة في الدولة المدنية موزع ومنتشر diffused لا يمكن لأحد وهو لا يملك القوة كاملةً بين يديه أن يدعي لنفسه عصمة أو استثناء.

ولا تقف الفروق بين الدولة الدينية والدولة المدنية عند هذا الحد؛ فالدولة الدينية تلغي المسافة الفاصلة بين الحيز الخاص والحيز العام فتعتبر أن التدخل حق لها حتى في أدق أمور الفرد الشخصية بل وواجب ديني يجب الالتزام به.

أما الدولة المدنية فتبتعد عن الحيز الخاص تاركةً الشأن الديني موكولاً بالأساس للأفراد وليس للحكومة. وبينما تقيم الدولة الدينية تنظيماتها على أساس هرمي وهيراركية جامدة لا يمكن تعديها، تبني الدولة المدنية مؤسساتها على أساس الندية والتكافؤ. وعلى عكس احتكام الفرد إلى المؤسسات في الدولة المدنية فإنه لا يجد في الدولة الدينية من يحتكم إليه غير مرجع أو مرشد يزعم أنه يملك الحقيقة المطلقة.

والفرد في الدولة المدنية يتمتع بكافة حقوق المواطنة كما يتكلف بكل واجباتها. أما في الدولة الدينية فلا ينال إلا ما يسمح به ولي الأمر ويتحمل كل ما يفرضه من تكليفات. وفي الدولة المدنية أيضًا يحق للفرد أن يُعمل العقل في النص. أما في الدولة الدينية فعليه أن يقولب العقل داخل حرفية النص. فمسطرة السلوك في الدولة الدينية شكلية هي الالتزام بظاهر النص أما في الدولة المدنية فالسلوك يقاس بالتزام الإنسان بالأخلاقيات والآداب العامة التي يمليها القانون الطبيعي وتؤكدها الفطرة وكلاهما لا يتعارض مع جوهر الرسالات الدينية. في الدولة الدينية تحتمي القيادة بالمعصومية أما في الدولة المدنية فتخضع للمساءلة. وبينما تتعامل الدولة المدنية مع الحريات كدولة حارسة تنظر الدولة الدينية للحريات على أنها ضرر يجبرها على أن تتحول إلى سلطة حابسة.

الدولة الدينية دولة عقائد أما الدولة المدنية فدولة برامج، الطاعة في الأولى للحاكم بأمر الله أما في الثانية فللقانون. الشأن السياسي في الأولى نص مفروض أما في الثانية فاجتهاد واجب. الولاية في الأولى حق للوكيل عن الله بينما في الثانية للأمة التي هي مصدر السلطات. الثقافة في الأولى تنزع إلى التشدد بينما في الثانية تدعو إلى التسامح. أسلوب الإدارة في الأولى يعتمد على الفرض بينما ينهض في الثانية على التراضي المجتمعي. الدولة المدنية باختصار دولة تحمي الحقوق والحريات دون تمييز بسبب العقيدة أو اللغة أو اللون أو الجنس. أما الدولة الدينية فصورة من صور الحكم التسلطي الذي يوظف المقدس في غير الهدف الذي أوجده الخالق من أجله. تختار من بين المقدسات التي تؤمن بها جماعات المجتمع مقدسًا واحدًا تفرضه بتفسير واحد على الآخرين.

ولا يعني رفض الدولة الدينية تهميش الدين أو عدم التداخل بينه وبين الدولة. لا بل هناك مناطق للتداخل والتماس بينهما لا يجب أن يشتط رأي فيعتبرها مقدمات لبناء دولة دينية، ولا يجب بالمثل أن يتسع حلم ليحولها إلى بدايات لتأسيس مثل هذه الدولة. فلا خطأ مثلاً في أن يوجد في أجهزة الدولة بل وعلى رأسها متدينون طالما أنهم لا يحكمون باسم الدين ولا يستعملون جهاز الدولة لمصلحة مذهب أو فرقة ولا يخلُّون بمبدأ المساواة بين مكونات المجتمع. ولا ضير أيضًا في أن يكون الدين مصدرًا تستلهم الدولة المدنية منه وهي تؤدي وظيفتها الأخلاقية. فلكل دولة وظيفة أخلاقية مثلما أن لها وظيفة دفاعية أو اقتصادية أو تنظيمية. ولا تعني هذه الوظيفة تطفل الدولة على شؤون الناس أو تسيير شرطة دينية تتعقب تحركاتهم وتصرفاتهم، وإنما تقتصر على وضع منظومة قانونية يستلهمها البشر من الدين والقانون الطبيعي تعبر عن المشترك الأخلاقي بينهم على أن يعهد بتطبيقها إلى بيروقراطية محايدة لا وجود لها إلا في الحيز العام

الدولة المدنية ليست حاضنة للدين ولا هي خصم له. لا تعتبره شرطًا لقيامها ولا ترى في تهميشه شرطًا لبقائها. وإنما تتخذه إطارًا أو مرجعية مرنة للحفاظ على الهوية والأخلاق العامة. أما الدولة الدينية فتتشرط وتضيق وتحصر نفسها في بُعد واحد هو العقيدة. عقيدة واحدة من بين كل العقائد الموجودة في المجتمع. ولهذا السبب فقد تراجع عددها في

العالم برغم ازدياد مظاهر التدين. تراجعت لأنها تصطدم بفكرتي الحرية والتنوع المستقرتين في الديمقراطية. أما الدولة المدنية فتتقدم لأنها تستطيع أن تستوعب التنوع وتلبي تطلع الإنسان إلى الحرية. ومع هذا يلزم التنويه إلى أن الدولة المدنية ليست في حد ذاتها ضامنة لحرية الإنسان ما لم تكن دولة مدنية ديمقراطية. فهناك دول مدنية لكنها غير ديمقراطية. مدنية بالاسم لكنها في الحقيقة تعتدي على الحريات العامة أحيانًا بفجاجة لا تقل عن فجاجة الدول الدينية.

ثانيًا: أخطاء على الجانبين

الإسلاميون ومخالفوهم... لكل طرف منهما أخطاء بدت واضحة مع الربيع العربي بدرجة لافتة. والسبب أن هوية الدولة باتت على المحك. فهناك دساتير جديدة ستُكتب وفراغات سياسية لابد لها أن تُملأ. وفي خضم التدافع بين الإسلاميين ومخالفيهم ارتكب الفريقان أخطاء سواء في التصرفات أو التصورات، بما في ذلك تصورات كل جانب عن الآخر وعن هوية الدولة الجديدة المطلوب إعادة بنائها.

والقاسم المشترك بين الإسلاميين ومخالفيهم عند النظر في موضوع الدولة الدينية والدولة المدنية، ولنعترف، استعمال لغة التخوين وإطلاق التعميمات بحيث يُصوَّر الإسلاميون كل الإسلاميين على أنهم دعاة دولة دينية بينما يُصوَّر مخالفوهم كل مخالفيهم على أنهم دعاة دولة لا دينية.

ولأن الإسلاميين في صدارة المشهد فالأخطاء التي يقعوا فيها تستحق تسليط مساحة أكبر من الضوء، ليس تصيدًا لهم وإنما لأن الواقع فرض ذلك عليهم كما فرضه على المحللين الذين ينشغلون بأمرهم. ومع هذا فأخطاء مخالفيهم تستحق أن تأتي في البداية لأنها تضيف إلى عبثية المشهد وتدفع أحيانًا بالعامة إلى الشك في مقصد دعاة الدولة المدنية.

على جانب القوى المقابلة للإسلاميين من ليبراليين وعلمانيين ويساريين وقعت عدة أخطاء يبرز من بينها:

1. التمسك بتصورات قديمة عن الدين والمتدينين ربما تصلح لخمسينيات أو ستينيات القرن الماضي لم تعد تصلح اليوم لأنها تعجز عن استيعاب ما جرى في النظام الثقافي العالمي من تحولات. يكفي مثلاً توهم البعض أن الخيار الشعبي يمكن أن ينحاز إلى إخراج الدين تمامًا من الحيز العام.
2. إبداء صور متنوعة من الذهول والدهشة حيال وصول الإسلاميين إلى الصدارة مع أن المقدمات كانت تتراكم على مدار عقود لتؤكد على أن وصولهم إلى مرحلة التمكين لم يكن إلا مسألة وقت. والذهول من الإسلاميين له صور متنوعة تتراوح ما بين استغراب من وجود ذوي اللحى في المجالس النيابية إلى الاندهاش من استحضار الورع أمام الكاميرات إلى اضطرار البعض لممارسة طقوس لم يكن يمارسها في ظل النظام القديم صارت ممارستها ضرورية في ظل حكم الإسلاميين إما من أجل التزلف لهم أو من أجل اتقاء غضبهم. فمع الذهول من وصول الإسلاميين إلى السلطة بدأ ما يمكن تسميته "بموسم منافقة الإسلاميين". وهو نفاق لا يتحمل الإسلاميون مسئوليته وإنما يتحملها مخالفوهم الذين يتصرف بعضهم

بازدواجية تُدِينه أكثر مما تقيه؛ فالإسلاميون لابد من الاعتراف بأنهم جزء أصيل من النسيج الاجتماعي في أوطانهم وليسوا بظاهرة أجنبية أو جماعات دخيلة كما أنهم ليسوا كلهم بفزاعة يجب الفرار من أمامها. لهم أخطاؤهم ولهم أيضًا حسناتهم. ليسوا ملائكة أو بشرًا استثنائيين فوق مستوى الشبهات وليسوا كذلك شياطين أو ناقصي أهلية أو محلاً وحيدًا للنقد.

3. المبالغة في وصف مرحلة ما بعد الربيع العربي بأنها زمن الإسلاميين؛ فالدول العربية التي شهدت ثورات ما زالت تعيش مراحل انتقالية، السياسة فيها إلى الآن سائلة. لم تكتمل فيها الأوضاع أو تقترب من شكلها النهائي. وبالتالي لو أن نفرًا من الإسلاميين استمر ملحًا على الدولة الدينية فجزء كبير من اللوم يجب أن يقع على عاتق من انسحب من الساحة لاعتقاده أن الزمن بات نهائيًا زمن الإسلاميين؛ فالثورات العربية لم يصنعها الإسلاميون وحدهم وبالتالي يتبقى لكل تيار نصيب معلوم فيها لا يجب التخلي عنه.
4. عدم إبداء ما يكفي من حساسية تجاه الرأي العام سواء فيما يتعلق بفهم دور الدين في الحياة العامة أو فيما يتصل بحجم النشاط السياسي المبذول بين الناس؛ فالإسلاميون يتميزون عن مخالفيهم بأنهم أقرب إلى الرأي العام وإلى العمل الميداني الدعوي والاجتماعي على السواء. أما مخالفوهم فيُؤخَذ عليهم ضعف تواصلهم مع الناس وعدم بناء قواعد اجتماعية عريضة تدعم ما يطرحونه من رؤى وأفكار.
5. النظر أحيانًا إلى الإسلاميين على أنهم كتلة واحدة أو أنهم كلهم خصوم؛ فليس صحيح أن كل الإسلاميين دعاة للدولة الدينية. وعلى مخالفيهم مراجعة خريطة القوى الإسلامية. فهناك إسلاميون يمكن الحديث والتوافق معهم وآخرون لا يتزحزحون عن مواقفهم. والفرز هنا مطلوب من أجل بناء تيار وطني عام يوفر قاعدة للإجماع.

أما على جانب الإسلاميين فأمامهم تحديات أخطر وأكبر أوجز أهمها في النقاط والأسئلة التالية:

1. أولوية الدولة أصلاً عند الإسلاميين؛ فقد عاشوا من جهة ولمدد طويلة في قمقم الدولة المستبدة. وهذا جعلهم يهتمون ببناء وتقوية تنظيماتهم والتعلق بها أحيانًا أكثر من التعلق بالدولة الوطنية. كما ظل خيالهم من جهة أخرى عابرًا للحدود معلقًا بالأمة الكبيرة خارج الوطن والتي تعتبر الدولة القطرية زيفًا يجب التخلص منه في طريق استعادة أمجاد الخلافة الإسلامية. الإسلاميون كانوا في جرة وخرجوا إلى مجرة. وهذا الخروج يربكهم ويربك الدول التي يقودونها. يدفعهم من ناحية إلى التمسك بالتنظيم القديم الذي أسسوه على حساب الدولة التي يترأسونها. ويحملهم من ناحية أخرى على العمل بنشاط أكبر لتحويل شبكة الإسلام عابر الحدود التي كانوا يديرونها في الخفاء قبل الثورات إلى دائرة العلن والتأثير. وهذا وذاك يولِّد انطباعًا عنهم بأنهم أصحاب مشروع ديني دعوي أكثر منهم أصحاب مشروع سياسي عملي.
2. هل الدولة بالنسبة لهم أداة احتكار أم أداة توزيع؟ فالدولة المدنية الديمقراطية أداة للتوزيع ولتدوير السلطة والقبول الطوعي بالتخلي عنها بعد الوصول إليها. ولأن تجارب سابقة للإسلاميين في المنطقة لم تكن مطمئنة فوصولهم إلى سدة الحكم في أكثر من دولة في ظل عدم إظهارهم ما يكفي حول فهمهم لطبيعة الدولة سيظل مصدرًا لقلق داخلي وإقليمي ودولي كبير.

3. عدم التخفي وراء الكلمات أو ممارسة التقية والمسكنة السياسية حتى يتم إنجاز مشروع التمكين كاملاً؛ فهناك أكثر من حالة استعمل الإسلاميون فيها تعبير الدولة المدنية لكنهم عند الخوض في التفاصيل كانوا يفصلون بما يؤكد أنهم يقصدون الدولة الدينية. بعضهم يستعمل تعبير الدولة المدنية بديلاً عن الدولة العلمانية باعتباره أهون الشرين.
4. وعندما يتحدثون عن دولة مدنية يضيفون عبارة باتت مثل القالب وهي "على أن تكون ذات مرجعية إسلامية". فما معنى المرجعية الإسلامية لديهم؟ هل كما يفهمها عبد الله غول ورجب طيب أردوغان أم مثلما يفهمها السلفيون في حزب النور المصري؟ هل هي مرجعية مقيدة ومشروطة أم مطلقة ومفتوحة؟ هل يصدقهم المحللون عندما يقولون للدولة المدنية: نعم، أم يشكون عندما يقولون: نعم...ولكن؟
5. المبالغة في الشعور بالقوة الذاتية وأن الطريق بات مفتوحًا لأسلمة الثورات العربية؛ فالثورات التي لم يصنعها واحد بعينه لا تمنع واحدًا بعينه من أن يدعي أنه صنعها. ويزيد من خطورة الغرور السياسي على الإسلاميين أن بعض مخالفيهم بدءوا كما سبقت الإشارة في قص شريط موسم المنافقة لهم.
6. الانتباه إلى الفارق بين رجال الحركة ورجال الدولة وتداخل الجانب الدعوي مع الجانب السياسي؛ فالإسلاميون وإن تصدروا المشهد إلا أن تصرفات أكثرهم ما تزال أقرب إلى رجال التنظيمات منها إلى رجال الدولة. وعدم إدراك هذا الفارق أو خلط الدعوي بالسياسي يعني أن الدولة قد لا تكون مدنية إلا بالاسم.
7. القدرة على تحمل النقد وعدم اعتباره تجريحًا للدين، والنظر إلى دعاة الدولة المدنية على أنهم متدينون حقيقيون وإلى كل دعاة الفصل التنظيمي وليس التعسفي بين الدين والدولة على أنهم مسلمون كاملو العقيدة. فعدم تحمل النقد بدعوى أنه يطول صحيح الدين إنما يحوّل الإسلاميين إلى مدافعين عن الدولة الدينية حتى وإن لم يشعروا بذلك.
8. ألا يفهموا التمكين على أنه مرادف للتدكين أو مدعاة للتخوين أو دافع للتسخين أو انفراد بالتقنين؛ فالتمكين من اسمه لا يمكن أن يقتصر على فئة أو تيار. والتمكين لا يجيز التدكين بحجز مؤسسات ومواقع بعينها لقوى الإسلام السياسي. ويلفت النظر مثلاً في هذا الصدد أن الوزارات التي تستطيع الحشد والتجييش مثّلت اهتمامًا خاصًا لدى جماعة الإخوان المسلمين دون غيرها من الوزارات. ولهذا ساد اتفاق بين كثير من المحللين على أنهم "دكّنوا" وزارات مثل الإعلام والقوى العاملة والشباب على أنها يجب أن تبقى لهم دون غيرهم وكأنه يُحظَر على غير الإسلاميين الاقتراب منها أو السعي لتقلد مسؤوليتها. ولا يجيز التمكين كذلك تخوين الآخرين لأن التمكين ليس وسيلة إقصاء ولا أداة افتراء وإنما إمساك مؤقت بالسلطة العامة للأجل الذي ترتضيه هيئة الناخبين. والتمكين أيضًا لا يكتمل بالتسخين بافتعال قضايا فرعية واختلاق مشكلات جانبية فقط من أجل إلهاء الرأي العام في أمور تفصيلية تبعده عن القضايا الجوهرية. وأخيرًا، فالتمكين لا يعني التقنين على الكيف أو تدجين المجتمع لمصلحة من سبق وقطف الثمار الأولى للثورة.

9. أن يتفهم الإسلاميون جيدًا العوامل المحلية والدولية التي تدفع إلى الابتعاد عن الدولة الدينية وتجعل مجرد التفكير فيها مخالفة ومجازفة؛ مخالفة لصحيح الدين حيث يقف النص في الإسلام ضد الدولة الدينية معتبرًا أن درء المفسدة يبقى دائمًا مقدمًا في الشرع على جلب المصلحة. ومجازفة لأن النظام الدولي يرفض الدولة الدينية ويعي مخاطر تأسيسها بالذات في منطقتنا، ولأن الاندماج في العالم ومؤسساته بات ضروريًا على عكس التضييق الذي يفرضه تبني خيار الدولة الدينية.
10. الحذر من تحويل الطرح السياسي الذي يقدمونه إلى طروحات طائفية أو مذهبية.

في النهاية، الدولة المدنية ليست ما يقوله الناس أو يدعونه وإنما ما يمارسونه ويظهرونه. ولا يجب أن ينسى أحد أن موقف الإسلاميين من الدولة المدنية قد استُعمِل من قبل ضدهم **"كفزاعة"**. وهو اليوم مطروح عليهم **"كتحدٍّ"**، وسيُطرَح عليهم في المستقبل **"كتذكرة"** إما أن تؤكد أنهم قد أصابوا أو تكشف أنهم قد أخطأوا.

انتهى